

محمد يوسف سلطان

مبادئ القانون الدولي العام

الجزء الأول

بيروت المطبوعات الجامعية

36	أ- نظريات وحدة القانون
36	1- وحدة القانون مع الأولوية للقانون الوطني
37	2- وحدة القانون مع الأولوية للقانون الدولي
38	3- وحدة القانون دون تحديد للأولويات
39	ب- نظرية إزدواجية القانون
41	ثانيا: خصوصيات كل من القانونين
42	أ- الخصوصيات النظرية لكل منهما
43	ب- العلاقة العضوية بينهما

51	الفصل الثاني : مصادر القانون الدولي العام
56	المبحث الأول : المعاهدات
59	المبحث الثاني : عرف دولي
59	أولا : أهمية العرف الدولي
61	ثانيا: تعريف العرف الدولي
62	ثالثا: عناصر العرف
62	1- الركن المعادي
66	2- الركن المعنوي
69	المبحث الثالث : المبادئ العامة للقانون
74	المبحث الرابع : أحكام المحاكم و مذاهب كبار المؤلفين في قانون العام في مختلف الأمم
75	أولا : القضاء
76	ثانيا : الفقه
78	ثالثا : العدل و الإنصاف
80	المبحث الخامس : الطرق الحديثة في إنشاء قواعد القانون الدولي

4	تقديم
---	-------

القسم الأول : خصائص القانون الدولي و مصادره

7	الفصل الأول : مميزات القانون الدولي العام
14	المبحث الأول : خصوصيات مجتمع الدول
14	أ- عدم التجانس القاعدي
15	ب- عدم التجانس القانوني
15	1- دول
	2- شعوب المستعمرة، الدول ناقصة السيادة و حركات التحرر الوطني
15	3- المنظمات الدولية
17	المبحث الثاني : المدارس الفقهية حول تأسيس القانون الدولي
18	أولا: المدرسة الطبيعية
20	ثانيا: المدرسة الوضعية
21	ثالثا : المدرسة الواقعية (الإرادة الأمرة)
23	المبحث الثالث: تطور الفكر القانوني الدولي و الاتجاهات الحديثة في الإلزامية
30	المبحث الرابع : تالوع دولي المعاصر
33	المبحث الخامس : التطورات الحديثة للقانون الدولي
35	المبحث السادس : القانون الدولي و القانون الوطني
36	أولا : النظريات الفقهية

القسم الثاني : أشخاص القانون الدولي

97	الفصل الأول : الدولة
99	المبحث الأول : شعب و سكان
102	المبحث الثاني : الإقليم
104	المبحث الثالث : السلطة الحاكمة و السيادة
106	المبحث الرابع : السيادة و الإستقلال
109	المبحث الخامس : حقوق و واجبات الدول
114	المبحث السادس : الاعتراف
115	أولا : النظريات
116	1- نظرية الاعتراف المنثى
117	2- نظرية الاعتراف المقرر
118	ثانيا : كيفيات الاعتراف
119	ثالثا : وجوب الاعتراف أو عدمه
120	رابعا : الاعتراف بالحكومات
126	الفصل الثاني : بقية لشخاص القانون الدولي
127	المبحث الأول : لدول في حركة للتطور
135	المبحث الثاني : شخصية القانونية للمنظمات الدولية
145	الفصل الثالث : المسؤولية الدولية
147	المبحث الأول : أسس المسؤولية الدولية
149	أولا : أنواع المسؤولية الدولية
151	ثانيا : المسؤولية الموضوعية
152	ثالثا : المسؤولية الدولية عن الفعل المشروع

المبحث الثاني : نسبة الأعمال المحمئة للضرر إلى أحد أشخاص

155	القانون الدولي
157	المبحث الثالث : لتعويض (إصلاح للضرر)
158	أولا : الفلسفة لتعويض و أنواعه
160	ثانيا : إجراءات التعويض
161	ثالثا : لحماية دبلوماسية

القسم الثالث : إختصاصات الدولة و مظاهر ممارستها لمساكاتها

172	الفصل الأول : أنواع الإختصاص و حالات ممارسته
173	المبحث الأول : الإختصاص الإقليمي
175	المبحث الثاني : الإختصاص لشبه إقليمي
176	المبحث الثالث : الإختصاص لشخصي
178	المبحث الرابع : أسس أخرى لممارسة السيادة و الإختصاص
178	أولا : المبدأ لتفادي و الأمان
179	ثانيا : مبدأ العالمية في الإختصاص
179	ثالثا : معاقبة الجرائم الدولية

الفصل الثاني : حصانات الدول الأجنبية و العلاقات الدبلوماسية

و التفصيلية

182	المبحث الأول : حصانات و امتيازات لدول الأجنبية على إقليم الدولة
182	1- أعمال الأمم المتحدة
185	2- لقوات الأجنبية المسلحة في حالة السلم
185	3- لخدمة لدولية
186	المبحث الثاني : حصانات دبلوماسية و تفصيلية
187	أولا : الحصانة في العلاقات دبلوماسية
188	

221	الفصل الثاني : ممارسة الدولة لسيادتها و اختصاصاتها في مناطقها البحرية
225	المبحث الأول : المناطق الخاضعة لسيادة الدولة أولا : المياه الإقليمية
226	1- المرور البري
227	2- المرور العابر في المضائق المستعملة من أجل الملاحة الدولية
228	ثانيا : المنطقة الصيقة
231	المبحث الثاني : المناطق التي تمارس فيها حقوق سيادية
233	أولا : المنطقة الاقتصادية الخالصة
233	أ- لمحة حول المطالب المتعلقة بالمنطقة
235	ب- أحكام إتفاقية قانون البحار لعام 1982 حول المنطقة الاقتصادية الخالصة
236	ج- حقوق و اختصاصات و واجبات الدولة الساحلية في منطقتها الاقتصادية الخالصة
236	د- حقوق و حريات الدول الأخرى
236	1- الحقوق و الحريات العامة للدول الأجنبية
237	2- حرية البحث العلمي
238	3- حقوق الدول الصيصة
239	ثانيا : الجرف القاري
239	1- ما قبل 1958
240	2- إتفاقية الجرف القاري لعام 1958
242	3- إتفاقية قانون البحار لعام 1982
243	4- تحديد الجرف القاري بين الدول المتجاورة أو المتجاورة
246	5- حقوق الدولة في جرفها القاري
247	6- حق المتابعة و حماية الدولة لحقوقها في مناطقها البحرية المختلفة

190	1- حصة الممثل الدبلوماسي
190	أ- في المجال الجنائي
190	ب- في المجال المدني الإداري
191	2- حصة ممثلات البعثة
192	3- حصانات و امتيازات أخرى
193	ثانيا : الحصانة في العلاقات القصلية
	القسم الرابع : قانون البحار و ممارسة الدولة لسيادتها في المجالات الملحقة
200	الفصل الأول : حدود السيادة الإقليمية للدولة
201	المبحث الأول : بعض المشاكل المتعلقة برسم حدود الدولة
202	أولا : ضعف تعريف الحدود
205	ثانيا : الحدود فيما بين الدول
206	ثالثا : حدود الدولة مع المجموعة الدولية
206	أ - في المجال البحري
208	ب - في المجال الجوي
210	المبحث الثاني : خط الأساس الذي ترسم منه المجالات البحرية للدولة
212	أ- الشروط العامة لخطوط الأساس المستقيمة
213	ب- وضعية أخرى تعتمد فيها خطوط الأساس المستقيمة
213	1- الخلجان
215	2- الموانئ و تجهيزات الشحن و التفريع
216	3- لمصببات الأنهار
216	4- الجزر الساحلية و التتوءات التي تظهر و تختفي

326	الفصل الرابع : تفسير المعاهدات الدولية
326	المبحث الأول : أهمية لتفسير
328	المبحث الثاني : طرق التفسير و وسائله
328	1- قصد الأطراف أو المدرسة الشخصية
329	2- المدرسة اللغوية
329	3- الإجماع الوظيفي
331	المبحث الثالث : الوسائل التكميلية
333	المبحث الرابع : تفسير المعاهدات المتعددة للغات
339	الفصل الخامس : تعديل المعاهدات و تغييرها
341	المبحث الأول : إختلاف في محتوى المصطلحات
343	المبحث الثاني : المراجعة و إعادة النظر
345	المبحث الثالث : التعديل
346	1- تعديل المعاهدات الثنائية
347	2- تعديل المعاهدات المتعددة الأطراف
348	المبحث الرابع : التغيير أو تعديل المعاهدات المتعددة الأطراف فيما بين بعض أطرافها فقط
353	الفصل السادس : إنتهاء المعاهدات و إنهائها
355	المبحث الأول : الإنهاء بالتراضي
355	1- إنتهاء المعاهدة أو الإنسحاب منها طبقا لنصوصها
356	2- الإنسحاب أو الإنهاء بتفاهق لاحق
356	المبحث الثاني : الإنهاء بالإرادة المفردة
361	المبحث الثالث : الإنهاء أو الإنسحاب نتيجة الإخلال بأحكام المعاهدة
364	المبحث الرابع : تحقق استحالة التنفيذ اللاحقة
365	1- تحقق استحالة التنفيذ
366	2- أنواع الإستحالة

253	الفصل الثالث : المناطق الخارجة عن سيادة الدولة
253	المبحث الأول : قاع البحار و المحيطات
258	المبحث الثاني : أعالي البحار

القسم الخامس : أحكام المعاهدات الدولية

270	الفصل الأول : إبرام المعاهدات الدولية
270	المبحث الأول : المفاوضات
270	أولا : أهلية إبرام المعاهدات الدولية
273	ثانيا : التمثيل و وثائق لتفاوض
275	ثالثا : عملية التفاوض
277	المبحث الثاني : الموافقة على الإلتزام بالمعاهدات
279	1 - التوقيع و تبادل الوثائق المكونة للمعاهدات
281	2 - التصديق و القبول و الإقرار
283	3 - الإلتزام كوسيلة للموافقة على الإلتزام بالمعاهدة

292	الفصل الثاني : التحفظات
292	المبحث الأول : تعريف لتحفظ
295	المبحث الثاني : الحق في إيداء لتحفظات
300	المبحث الثالث : الآثار المترتبة على التحفظ

304	الفصل الثالث : تطبيق المعاهدات الدولية
305	المبحث الأول : عدم رجعية لمعاهدات
309	المبحث الثاني : نطاق الإقليمي للمعاهدات الدولية
311	المبحث الثالث : المعاهدات المتتالية
315	المبحث الرابع : المعاهدات و الدول الغير

415	2- محاولة تعريف و تحديد القواعد الأمرة
417	3- أثر القواعد الأمرة الجديدة على المعاهدات التي سبقتها
422	الفصل التاسع : آثار البطلان و الإنهاء و إجراءات حل النزاعات
422	المبحث الأول : آثار البطلان و الإنهاء
425	المبحث الثاني : إجراءات حل النزاعات المتعلقة بالمعاهدات الدولية
431	الفصل العاشر : تسجيل، نشر و إيداع المعاهدات الدولية
431	المبحث الأول : تسجيل المعاهدات و نشرها
434	المبحث الثاني : إيداع المعاهدات الدولية
439	قائمة المراجع

الفهرس

446

366	3- الإستحالة الناتجة عن خطأ الدولة
367	المبحث الخامس : لتغير الجوهرى للظروف
367	1- تطور نظرية تغير الظروف في لفته
370	2- موقف القضاء من نظرية تغير الظروف
372	3- ممارسات الدول في مجال لتغير الجوهرى للظروف
373	4- شروط الإعتماد على لتغير الجوهرى للظروف
375	5- الإستثناءات الواردة على قاعدة لتغير الجوهرى للظروف

382	الفصل السابع : بطلان المعاهدات الدولية
384	المبحث الأول : الإخلال بقواعد القانون الوطنى و تجاوز لتقويض
385	1- الإخلال الواضح بقواعد الإختصاص فى القانون الوطنى
386	2- شروط الأخذ بتجاوز لتقويض
387	المبحث الثانى : الغلط
388	1 - أنواع الغلط
390	2 - شروط الأخذ بالغلط
392	المبحث الثالث : الغش و التليس و المعاهدات الغير متكافئة
393	1- صور الغش و التليس
394	2- لغش و المعاهدات الغير متكافئة من حيث المضمون
396	المبحث الرابع : الرشوة و إفساد ممثل الدولة

402	الفصل الثامن : الإكراه و مخالفة القواعد الأمرة
403	المبحث الأول : إكراه ممثل الدولة للموافقة على الإلتزام بالمعاهدات الدولية
406	المبحث الثانى : إكراه الدولة
407	1- تحريم استعمال القوة فى العلاقات الدولية
407	2- آثار الإكراه و استعمال لقوة على المعاهدات الدولية
410	المبحث الثالث : بطلان المعاهدات المتعارضة مع القواعد الأمرة
411	1- وجود القواعد الأمرة فى القانون الدولى